

Distr.: General
20 March 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد

اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى المتعلق بالتحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد

موجز أعده رئيسا الاجتماع

١ - في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤، عقدت لجنة وضع المرأة اجتماع مائدة مستديرة رفيعة المستوى بشأن التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد. وقد ركز اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى



الرجاء إعادة استعمال الورق



على تبادل الخبرات الوطنية والدروس المستفادة والممارسات السليمة. وأعدّ دليل للمناقشة ليكون بمثابة الإطار الذي يجري ضمنه التحوار.

٢ - ونُظّم اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى في جلستين متوازيتين لإتاحة المجال للتفاعل بين المشاركين الكثيري العدد. وترأس الجلستين رئيس اللجنة، ليران كاباكتولان، ونائب رئيس اللجنة، كارلوس غارسيا غونزالس. وافتُتح الاجتماع بعرضٍ لشريط فيديو قصير عن التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد. وفي المجموع، أدلى ببيانات ممثلو ٤٦ حكومة، وكذلك ممثل عن الاتحاد الأوروبي. وشاركت في عملية التحوار ممثلات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المدعوات التالية أسماؤهن: نائبة المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لاكشمي بوري؛ ورئيسة الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة العملية، فرانسيس راداي؛ والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بتخطيط التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أمينة محمد؛ وجيتا سن من منظمة البدائل الإنمائية للمرأة من أجل عصر جديد.

٣ - وأكد المتكلمون مجدداً أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فبالرغم مما أحرز من تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف، ظل التقدم الإجمالي المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة متفاوتاً. ويعد مجال القضاء على الفقر المدقع والجوع في إطار الهدف ١ أحد المجالات التي ظلت تشهد صعوبات وتشمل غايات لم تتحقق. وأفاد المشاركون بتحقيق بعض النجاح من خلال اتباع استراتيجيات متنوعة على الصعيد الوطني للحد من الفقر. إلا أن هناك فجوات خطيرة بين الجنسين، مما أسفر عن زيادة ظاهرة تأنيث الفقر. وأُتفق على أن القضاء على الفقر يقع في صميم الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك أي خطة جديدة للتنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وما لم يجر تناول الأبعاد الجنسانية للهدف ١، ستتوقف عجلة التقدم نحو بلوغ الهدف.

٤ - وذكر المشاركون أن تقدماً كبيراً أُحرز في مجال توفير التعليم الابتدائي للبنات، وأُقر بأن الفضل يعود إلى الأهداف الإنمائية للألفية في ضمان إيلاء هذه المسألة اهتماماً عالمياً. وأشار المشاركون إلى ما ورد في السياسات التعليمية الوطنية من ممارسات جيدة تركز على تعليم الفتيات، من قبيل تدريب الفتيات في المناطق الحضرية والريفية على السواء، وتوفير التعليم والكتب المدرسية بالجمان، ضمن أمور أخرى. إلا أنه رغم ما تحقق من تكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي، ما زالت أوجه التفاوت ملحوظة بين المناطق ومن الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، وظل التقدم المحرز في مجال التعليم الثانوي والعالي للفتيات

متخلفاً عن الركب. وعلاوة على ذلك، لاحظ المشاركون أنه على الرغم من الزيادة الكبيرة في معدلات الالتحاق بالمدارس، ما زالت نوعية التعليم تمثل مشكلة من حيث المناهج الدراسية وطرائق التعليم، وتدابير السلامة والأمن، بما يشمل عدم ملائمة المرافق لاحتياجات البنات. وأعرب المشاركون عن قلقهم من أن تشكل قلة التقدم المحرز في مجالي التعليم الثانوي والعالي وفي تحسين نوعية التعليم على جميع المستويات، خطراً كبيراً على الجيل القادم من البنات والشابات.

٥ - وكان التقدم المحرز في تحقيق الغايات المتصلة بالصحة متبايناً. فبالنسبة للهدف ٤ المتعلق بتخفيض معدل وفيات الأطفال، والهدف ٥ المتعلق بتحسين الصحة النفسية، سلط المشاركون الضوء على بعض الممارسات الجيدة في توفير خدمات الرعاية الصحية، مثل تدريب القابلات، وإجراء الفحوص الطبية وتقديم خدمات أخرى مجاناً، وإنشاء برامج للتطعيم وتنفيذها على مستوى المجتمع المحلي. وبالرغم مما حققته بعض البرامج من نجاح، قال كثير من المشاركين إن الهدف ٦ المتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض لم يتحقق. وأشار إلى أن بطء التقدم في تحقيق الغايات المتعلقة بالصحة يعود إلى عدم تناول مسألة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية صراحة أو بشكل ملائم في الأهداف الإنمائية للألفية. فهذه المسألة يجب أن تؤخذ في الاعتبار لدى تحديد الغايات المنشودة إن أريد للأهداف الإنمائية أن تتحقق

٦ - وأشار إلى أن التقدم لصالح النساء والفتيات في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحقق في كثير من الأحيان عن طريق إعطاء الأولوية لتوفير الخدمات العامة للجميع، وتوفير الحماية الاجتماعية والهياكل الأساسية الجيدة. ويشمل ذلك توفير التعليم الجيد، ولا سيما في المرحلة الثانوية، وخدمات الرعاية، والخدمات المتعددة القطاعات للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، والخدمات الصحية التي تتناول حق النساء والفتيات في الصحة، بما يشمل الصحة الجنسية والإنجابية، في جميع مراحل حياتهن. وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة التركيز على توفير الخدمات محلياً للنساء والفتيات. وقد أدت الحماية الاجتماعية دوراً هاماً في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات، ولا سيما في مجالات القضاء على الفقر والجوع، والعمالة، وصحة الطفل. وأبرز عدة مشاركين إسهامات السياسات العامة في دعم الأمهات ذوات الدخل المنخفض، والأسر التي يعولها أحد الوالدين، والنساء المتقدمات في السن، وكذلك لاستحقاقات الأمومة والمعاشات. وأوليت أهمية خاصة لكفالة إمكانية الاستفادة من الهياكل الأساسية الجيدة للمياه والصرف الصحي، مثلاً، بالنسبة لصحة النساء والفتيات وكرامتهن وسلامتهن. وهناك سياسات أخرى مقررّة لتنفيذ الأهداف لصالح النساء

والفتيات أعطت الأولوية لتطوير الهياكل الأساسية في مجالات الطاقة والكهرباء وخدمات النقل.

٧ - وذكر عدة مشاركين أن تعزيز فرص النساء في الحصول على عمل لائق أمرٌ أساسي لإقامة مجتمع عادل. وفي هذا الصدد، أُشير إلى ما يُبدل على الصعيد الوطني من جهود عديدة لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، مثل اتخاذ تدابير لمكافحة التمييز في مكان العمل، وسن قوانين لمكافحة التحرش الجنسي، وتنفيذ سياسات وإجراءات مراعية للاعتبارات الجنسانية، تشمل توفير الرعاية للأطفال، وتطبيق ترتيبات العمل المرنة مثل مواعيد العمل المضغوطة، بهدف تمكين النساء والرجال على السواء من الجمع بين مسؤوليات العمل والمسؤوليات الأسرية. إلا أن غالبية المشاركين أشارت إلى أنه بالرغم من تلك الجهود، لا يزال تحقيق المساواة بين الجنسين في سوق العمل يشكل تحدياً كبيراً، ولا تزال هناك فجوات كبيرة بين معدلات عمالة النساء والرجال. وتشكل النساء نسبة أعلى من غيرها في قطاع العمل غير الرسمي، ويتقاضين أجراً أقل لقاء ما يقمن به من عمل له نفس القيمة. ولذلك سيتعين أن تُبذل جهود كبيرة لتحقيق المساواة بين الجنسين في هذا المجال ولتمكين المرأة.

٨ - وأشار المشاركون إلى عائق كبير آخر يعترض سبيل مشاركة المرأة في سوق العمل على قدم المساواة مع الرجل، هو افتقارهن إلى الأصول، بما فيها الأراضي وغيرها من الممتلكات والأصول المالية الأخرى. واعتبر ذلك بمثابة ثغرة رئيسية في الأهداف الإنمائية للألفية يلزم التسليم بها. وقد أبرز عدة متكلمين ضرورة تضمين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ موضوع تملك النساء للأراضي وغيرها من الأصول، بما فيها الأصول المالية، وتحكمهن في تلك الأصول. وأشار البعض إلى ضرورة عدم قصر فرص المرأة في حيازة الأصول المالية على التمويل البالغ الصغر.

٩ - وأفاد المشاركون بإحراز تقدم في تمثيل المرأة في البرلمانات وفي الأحزاب السياسية، نتيجة لما اتخذ من تدابير خاصة مؤقتة في بعض البلدان. وثبت أن تخصيص الحصص وغير ذلك من تدابير التمييز الإيجابي وسائل هامة وفعالة لزيادة المشاركة السياسية للمرأة. إلا أن المرأة، على الصعيد العالمي، لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في عمليات صنع القرار، بما في ذلك داخل البرلمانات والإدارات العامة والجهاز القضائي والقطاع الخاص. ومشاركة النساء والفتيات في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات العامة والخاصة على السواء شرط حاسم الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات. فمشاركتها بفعالية في جميع دوائر صنع القرار تمكنها من التأثير على السياسات العامة وأولويات الإنفاق حتى يتسنى إحراز التقدم نحو تلبية احتياجات المرأة وأولوياتها بشكل ملائم، بما يشمل توفير

الخدمات عالية الجودة، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وحماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وإدارة الموارد على نحو مراعي للمنظور الجنساني.

١٠ - وجرى التسليم بأن الجهود المبذولة عموماً لتحقيق الهدف ٨، المتعلق بالشراكات العالمية، لم تكن كافية، وكذلك المساهمات المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، وخصوصاً فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين. وأعرب عن الحاجة إلى زيادة التعاون في مجال التنمية، وبناء القدرات، وتبادل الممارسات السليمة، وزيادة نقل التكنولوجيا، وأشير إلى ضرورة زيادة الموارد على نطاق القطاعات للاستثمار في آليات المساءلة والتخطيط والميزنة المراعيين للاعتبارات الجنسانية، ولتوسيع نطاق الممارسات السليمة وتكرارها. ووجهت دعوات لتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وللانخراط في شراكات عالمية مجدية.

١١ - ووجه المشاركون الانتباه إلى عجز الأهداف الإنمائية للألفية عن التصدي للعنف ضد النساء والفتيات. واعترفوا بالعواقب الوخيمة التي يخلفها هذا العنف على الأفراد والأسر والمجتمعات، وبأنه يتخذ أشكالاً متعددة تشمل الاتجار بالبشر، والإيذاء النفسي، والممارسات التقليدية الضارة، والتحرش، ويرتكب في البيت وفي العمل والمدارس وفي بيئات أخرى. وبالرغم مما أُجْز من إصلاحات قانونية وسياساتية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، لا تزال جهود التنفيذ والإنفاذ الفعالين تشكل تحدياً، خصوصاً على المستويين المحلي والأهلي. واتفق المشاركون على أن العنف ضد النساء والفتيات يمثل مشكلة عالمية، وأن إدراجه في أي إطار للتنمية في المستقبل، بوصفه الهدف "الناقص" من الأهداف الإنمائية للألفية، أمرٌ حاسم الأهمية.

١٢ - وارتأى المشاركون أن الأهداف الإنمائية للألفية لم تتناول بما يكفي مسألة تضرر النساء والفتيات أكثر من غيرهن من الآثار الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث وعن الأزمات الاقتصادية والسياسية والتراعات. وهذه الأزمات والكوارث تعيق التقدم في تحقيق الغايات المتعلقة بالتنمية. وأكد المشاركون أهمية مشاركة النساء في عمليات بناء السلام من أجل تحقيق السلام وإدامته؛ ودعوا إلى النظر في إدراج غايات للعدالة الاقتصادية والمناخية ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وخاصة إلى إدراج غايات مراعية للمنظور الجنساني، في الأبعاد الثلاثة (الاجتماعي والاقتصادي والبيئي) لأهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣ - وحدد عدة مشاركين عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر الذي تتحمله النساء والفتيات أكثر من غيرهن بوصفه عائقاً في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين والأهداف

الإغائية للألفية، إذ أنه يحول دون تمتعهن بحقوقهن في مجالات عديدة، من بينها العمل والتعليم والصحة والمشاركة السياسية. وفي الوقت نفسه، كثيراً ما تتسبب قلة التقدم في تحقيق الأهداف، في مجال المياه والصرف الصحي على سبيل المثال، في مضاعفة العبء الذي تتحمله النساء من عمل غير مدفوع الأجر، حيث تتحمل النساء أساساً مسؤولية جمع المياه. وشدد المشاركون على ضرورة الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بوصفها مسؤولية اجتماعية يتعين اشتراك الجميع في تحملها. ومن السياسات الرامية إلى تقليل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وإعادة توزيعها توفير خدمات رعاية الأطفال والخدمات الاجتماعية، ومبادرات التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. وتم التشديد على أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر كإحدى الأولويات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

١٤ - وأشار إلى أن غايات الأهداف الإغائية للألفية المستندة إلى المتوسطات المحققة على الصعيدين العالمي والوطني، حجت مدى التفاوت في مستويات الإنجاز على صعيد السكان وطمست بئر الحرمان الذي أُلقيت فيه فئات مهمشة من النساء والفتيات اللواتي يعانين من أشكال متعددة من اللامساواة. كما أن أوجه اللامساواة من حيث الدخل والموقع الجغرافي والسن وحالة الإعاقة وغير ذلك من السمات التي تخص كل بيئة تحديداً، تتقاطع مع عامل نوع الجنس فتعيق تحقيق الأهداف لصالح الفئات المهمشة من النساء والفتيات. ويلزم أن تُبذل جهود متضافرة للتصدي لأوجه اللامساواة المتعددة المذكورة، ولكفالة تحقيق الأهداف لصالح الفئات الأكثر تهميشاً، ووضع الأساس لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٥ - ولا بد من وضع ترتيبات مؤسسية من قبيل خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر قصد تنفيذ الأهداف الإغائية لصالح النساء والفتيات تنفيذاً فعالاً. وأبرز المشاركون ضرورة تعزيز القدرات المؤسسية عن طريق زيادة التمويل اللازم لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير التدريب في مجال التحليلات الجنسانية والميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وتعميم تلك التحليلات وطرائق الميزنة في جميع الوزارات الرئيسية.

١٦ - ولقيت أيضاً المسائل المتعلقة بالرصد والتقييم وتوافر البيانات والمساءلة قدراً لا بأس به من الاهتمام. وأشار عدة مشاركين إلى أن ندرة الإحصاءات الجنسانية جعلت من رصد التقدم في تحقيق الأهداف الإغائية للألفية من منظور جنساني، مهمة صعبة. ومن بين الأسباب الرئيسية التي ذُكرت مسألة ضعف القدرات على المستوى الوطني على إعداد إحصاءات جنسانية، الذي يعزى إلى قلة الاستثمارات المنفقة في هذا المجال. وذكر المشاركون أن المساءلة والإدارة الرشيدة والرصد الكافي عوامل رئيسية لازمة لنجاح إطار

التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالرغم مما أحرز من تقدم من حيث توافر الإحصاءات الجنسانية منذ وضع الأهداف، لا تزال البلدان تفتقر إلى البيانات المرجعية الملائمة فيما يتعلق بالعديد من أبعاد المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ويلزم القيام بعمل كثير للتأكد من أن ثورة البيانات ستعالج مسألة الإحصاءات الجنسانية بشكل ملائم. وأبرز المشاركون ضرورة تحسين جهود جمع البيانات، وبخاصة فيما يتعلق بإحصاءات العنف ضد النساء وإحصاءات استخدام الوقت.

١٧ - وأكد المشاركون أهمية كفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات لما بعد تاريخ تحقيقها المستهدف، ووجهوا الانتباه إلى الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فعلى سبيل المثال، يشكل تفشي العنف المرتكب ضد المرأة انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان وثقلاً يعوق التنمية المستدامة. وتشكل اللامساواة في حقوق الميراث انتهاكاً لحقوق الإنسان وهي تحول دون استفادة النساء والفتيات على قدم المساواة من التنمية المستدامة. كما أن عدم مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان ويعوق تنفيذ الأهداف. وقد أشار بعض المشاركين إلى الصلات القائمة بين تنفيذ الأهداف لصالح النساء والفتيات والالتزامات الدولية القائمة لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واستشرافاً للمستقبل، أكد كثير من المشاركين أهمية تأسيس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة في المستقبل على التزامات حقوق الإنسان الدولية.

١٨ - وأكد المشاركون أيضاً أهمية توافر إطار قانوني وسياساتي متسق لضمان حقوق الإنسان للمرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات. فوجود إطار قانوني قوي، يشمل الدستور ويؤسس على مبادئ حقوق الإنسان، ضروري لكفالة ثبات المكاسب المحققة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في وجه أي تغييرات تطرأ على السياسات العامة أو نظم الحكم. ويلزم توافر الإرادة السياسية والالتزام من جانب الحكومات لضمان مراعاة الإطار القانوني والسياساتي للمنظور الجنساني، وكفالة تنفيذه وإعماله بفعالية.

١٩ - واستناداً إلى الدروس المستفادة في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أعرب عن الدعم على نطاق واسع لتكريس هدف قائم بذاته بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة وتمكين المرأة وإدراج المساواة بين الجنسين على نحو شامل كقضية جامعة يتعين تناولها في أهداف التنمية المستدامة في المستقبل وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأبرز

عدة مشاركين أن هذا الهدف سيتناول تلك المسائل ذات الأولوية القصوى بما يُحدث تحولاً في أوجه اللامساواة بين الجنسين المتجذرة في بنية المجتمع، بما فيها العنف ضد النساء والفتيات؛ وزواج الطفلات والزواج المبكر والقسري؛ والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ وإمكانية حيازة النساء للأصول والموارد المنتجة والتحكم فيها؛ وحق الفتيات والنساء في الحصول على تعليم جيد النوعية على جميع المستويات؛ وإمكانية التحاق النساء بعمل لائق وإزالة الفجوة في الأجور بين الجنسين؛ وإمكانية استفادة النساء استفادة كاملة من تدابير الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية؛ وتحمل النساء للعبء الأكبر من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر؛ وتولي النساء أدوار القيادة والشراكة على جميع المستويات. وأبرز عدة مشاركين أن هدف تحقيق المساواة بين الجنسين لا يزال يشكل تحدياً عالمياً، حيث لم تتمكن أي دولة من بلوغه. ولذلك، من المفروض أن ينطبق الإطار المقبل على جميع الناس، في جميع البلدان.